

## السودان: مشروع خزان الحماداب/ مروي نقطه فاصله للسلام والديمقراطيه والبيئه

تقرير بعثة تقصي الحقائق التي زارت السودان والمشروع  
22 فبراير - 1 مارس 2005

إعداد بيتر بوسارد (شبكة الانهار الدولييه)  
نيكولاس هيلديارد (كورنر هاوس) مارس 2005

### ملخص موجز

في 12/11 إبريل 2005 إلتزم المانحون الدوليون بمبلغ 4ر5 بليون دولار لمدة ثلاث سنوات لدعم عملية السلام واعادة البناء في السودان. تتيح اتفاقية السلام التي وقعت بين الحكومه و متمردى الجنوب - مع الدعم الدولي الكبير - فرصه لنهاية الحرب الاهليه الفاسيه التي دمرت جنوب السودان لاكثر من 40 عاما.

ويما ان العون الخارجي والاستثمار الخاص عادا من جديد للتدفق علي السودان، فمن المهم أن يتم الالتزام بالمعايير الاجتماعيه والبيئيه ومعايير حقوق الانسان، ومن الضروري ان يلعب المجتمع المدني دورا نشطا في تحديد أولويات التنميه وصياغة الاسس الضابطه لتقييم المشروعات والاشراف عليها.

أتيحت الفرصه لكاتبتي هذا التقرير لزيارة السودان في فبراير 2005 وعقدا اجتماعات مكثفه شملت ممثلين للحكومه، المجتمع المدني، الاكاديمين والسفارات الاجنبيه. اتاحت لهم الفرصه ايضا للقيام ببعثه لتقصي الحقائق للموقع الاول لاعادة التوطين لمشروع خزان الحماداب / مروي.

يقدم هذا التقرير ملخصا للحقائق التي وقفت عليها بعثة المنظمات التطوعيه خلال زيارتها. يشتمل التقرير ايضا علي ملاحظات حول عملية تنميه قطاع الكهرباء في السودان، ويقدم ملخصا للتأثيرات البيئيه والاجتماعيه والاثريه لمشروع خزان الحماداب/ مروي. بالرغم من أن عملية اعادة التوطين قد بدأت للتو، إلا ان معدل الفقر وسط المجموعات المتأثره في تصاعد. ويشعر المتأثرون بأنه تمت خدعتهم بوعود لم توف بجانب عدم استشارتهم، كما ان التوتر في تصاعد. الي ذلك فان التأثيرات البيئيه للمشروع لم يتم تقييمها بصوره سلمييه مطلقا، كما لم تتم اجازة المشروع بناتا من قبل السلطات السودانيه المناط بها اجازته. وبناء علي هذه النقطه الاخيره فان المشروع ينتهك القوانين السودانيه. في الماضي، كان للمشروعات المركزيه الكبيره مشاكل بيئيه واجتماعيه ضخمه، ولم يستند منها عامة الناس، كما ساهمت في الحرب الاهليه في السودان.

مشروع سد مروي يمثل حالة اختبار لما تعلمته الحكومه السودانيه والقائمين بالتنميه من التجارب السابقه. يختم التقرير بمجموعه من التوصيات حول كيقية مخاطبة المشاكل الخطيره لمشروع خزان

مروي، وكيفية التأكيد علي استراتيجيه متوازنه تتيح المشاركه والتنميه المتواصله لقطاع الكهرباء السوداني.

## 1. مقدمه:

في 9 يناير 2005 وقعت حكومة السودان والحركه الشعبيه لتحرير السودان علي اتفاقية نيفاشا. تتيح هذه الاتفاقية فرصه لنهاية الحرب الاهليه الفاسيه التي دمرت جنوب السودان لمدة اربعين عاما. يستطيع السودان ان يتوقع - بعد سنين من العزله السياسيه والاقتصاديه - مبالغ ضخمة من المعونات من الغرب ومن القطاع الخاص.

في 12/11 ابريل 2005 في مؤتمر اوسلو وعد المانحون الدوليون بتقديم معونات تصل الي 4.5 بليون دولار لجنوب وشمال السودان خلال الثلاث سنوات القادمه. سيفتح البنك الدولي مكتبا في الخرطوم بعد أكثر من عشر سنوات من الغياب وسيقوم البنك بتنسيق صندوق المانحين للسودان. مره اخري سيفتح السودان أبوابه لاستثمارات الشركات الغربيه.

في هذه النقطة الفاصله، من المهم أن تشكل اتفاقيات السلام الاساس لعملية سياسيه تذهب ابعدها من وقف إطلاق النار وتقاسم الثروه بين مجموعتين مسلحتين. يجب وقف النزاع المسلح في دارفور وفي المناطق الاخري بصوره عاجله. وكجزء من عملية السلام يجب ديمقراطية (ديمقراطية) عملية اتخاذ القرار ويجب توسيع المجال للمجتمع المدني السوداني. ومع تواصل تدفق المعونات والاستثمار يجب احترام سيادة حكم القانون وحماية البيئه واحترام حقوق المجموعات المتأثره بمشروعات التنميه.

زار السيد بيتر بوسارد من شبكة الانهار الدوليه (IRN)، ونيكولاس هيلديارد من كورنر هاوس السودان في الفتره من 22 فبراير الي 1 مارس 2005 كضيوف جمعيه حماية البيئه السودانيه (منظمه سودانيه غير حكوميه). كان هدف الزياره استكشاف الكيفيه التي تستطيع بها المنظمات غير الحكوميه السودانيه والدوليه العمل بصوره افضل في المرحله الجديده في السودان. بمشاركه من ممثلي جمعيه حماية البيئه وقد قابل ممثلوا شبكة الانهار الدوليه وكورنر هاوس ممثلين لحكومة السودان ورسميين، وأكاديميين، ومنظمات غير حكوميه وعاملون بالسفارات الاجنبيه. قامت المنظمات غير الحكوميه بزياره لتقصي الحقائق لأول موقع لاعادة التوطين لمشروع خزان الحمادب / مروي<sup>1</sup> الذي يعتبرونه كحالة اختبار لمشروعات تنمية البنيات التحتيه المستقبليه في السودان.

يود بيتر بوسارد ونيكولاس هيلديارد تقديم الشكر لجمعيه حماية البيئه لضيافتها المتميزه. ويودون أيضا شكر كل من اتصلوا به في السودان لتخصيص وقت لمقابلتهم ومدهم بالمعلومات والنقاش حول الاهتمامات والقضايا المشتركه. يعكس هذا التقرير وجهة نظر شبكة الانهار الدوليه وكورنر هاوس وتتحمل المنظمات اي اخطاء او حقائق واحكام وارده في التقرير.

## 2. قطاع الكهرباء السوداني

الطاقه التوليديه لقطاع الكهرباء السوداني - حتي الان - محدوده جدا. تتكون من حوالي 760 ميجاواط من طاقه حراريه وحوالي 320 ميجاواط توليد مائي. من جملة تعداد سكان يبلغ حوالي اربعين مليون في الدوله، هنالك 700 الف مشترك فقط في خدمات الطاقه القوميه. 70% من الكهرباء يستهلك في منطقة الخرطوم. فيما عدا بعض المشروعات الزراعيه الكبيره المخصصه بالتصدير، لا توجد خدمات كهرباء بالريف.

---

1. الاسم الاصلي للخزان هو مشروع الحماداب وغير الاسم لاحقا لمشروع مروي. تقول المجموعات المتأثره إن اسم المشروع تم تغييره لتبرير منح فوائد المشروع لمنطقة مروي التي لا تتأثر بالمشروع. يصر الكثيرون علي ان المشروع يجب أن يحمل اسم مشروع الحماداب.

من ناحيه فنيه، فإن الطاقه المائيه التي يمكن استغلالها بالسودان تقدر بـ 5000 ميغاواط ( من الخبره العامه فان مثل هذه التقديرات تميل الي الاغراق في التفاؤل). اكبر مشروع تحت الانشاء هو خزان الحماداب/ مروى بطاقه مقدره بـ 1250 ميغاواط. تقوم الحكومه حاليا بتركيب 30 ميغاواط في مشروع الري بجبل أولياء، وتقوم أيضا بالتخطيط لانتاج 50 ميغاواط في خزان سنار وللحومه خطط طموحه لزيادة الانتاج الحراري للطاقه. من المتوقع أن يتم تصدير جزء من الزيادة في الطاقه المنتجه. أقرحت مبادرة حوض النيل وصل الشبكات بين السودان وأثيوبيا كمشروع عاجل كجزء من برنامجها الفرعي لشرق النيل. أكملت بعثة تقدير الاحتياجات المشتركه بين الحكومه السودانيه والحركه الشعبيه والمانحون الغربيون (الجام) اكملت تقديراتها لاحتياجات القطر للتنميه. حدد هذا التقييم احتياجات اعاده البناء والتنميه بـ 7.8 بليون دولار الي عام 2007. تم طلب المانحين الدوليين المساهمه بمبلغ 2.66 بليون دولار، وقد استجاب المانحون بسخاء علي الطلب. إشتمل تقرير البعثة المشتركه علي جانب خاص بالبنيات التحتيه<sup>2</sup>. قيم هذا الجانب الاحتياجات في النقل، الكهرباء وقطاعات الخدمات الحضريه خاصة في جنوب القطر. دعا التقرير الي إستثمار 506 مليون دولار في مشروعات محددده في قطاع الكهرباء. تشمل هذه المشروعات الاتي :

- تمديد الشبكه القوميه الي ولايتي كردفان ودارفور في خلال عامين . ويتم في خلال نفس الفتره إنارة حوالي 20 مدينه بالجنوب من خلال شبكات محليه تعتمد علي الديزل.

- خطة رئيسيه للكهرباء لتقييم أربع مواقع لانتاج الطاقه المائيه في جنوب السودان بطاقه مقدره تتراوح بين 200 - 700 ميغاواط. سيتم اختيار أحد الموقعين الاكثر جدوي علي بحر الجبل لاجراء دراسه جدوي.. ويتشديد اقل دعت الخطه الي تقييم جدوي الطاقه الهوائيه والغاز الطبيعي. تغطي الخطه الرئيسييه مرحله العمل الاولي للاستثمار في قطاع الطاقه المائيه بجنوب السودان للفترة 2007 وما بعدها. سيتم انشاء شبكه في هذا الاقليم في نفس الفتره.

- اقترح تقرير البعثة المشتركه ( الجام) تمويل مشروعات طاقه مائيه صغيره للشبكات المحليه وانشاءات للطاقه الشمسيه لآلاف قريه في خلال عامين. سيقوم هذا المشروع بتوصيل الكهرباء لمحطات المياه، المراكز الصحيه، المدارس، المساجد والكنائس. سيكلف المشروع حوالي 25 مليون دولار من جمله مبلغ الـ 506 مليون دولار المقترحه لقطاع الكهرباء. وافقت الحكومات الغريبيه والمؤسسات الدوليه علي انشاء صندوق مشترك لدعم المشروعات التي اقترحتها البعثة المشتركه ( الجام). سيقوم البنك الدولي بتنسيق موارد الصندوق. سيتم اعتماد إطار للاجراءات الوقائيه الاجتماعيه والبيئيه للمشروعات التي ستمول من الصندوق. وبناء علي تقرير البعثة المشتركه حول البنيات التحتيه سيكون إطار الاجراءات الوقائيه ( مؤكدا للتطبيق الفعال لموجهات البنك الدولي الوقائيه) (ص 157). لم يشر التقرير الي الجهة التي ستقوم بإعداد ذلك الاطار ولم يشر الي كيفية اشراك المجتمع المدني في العمليه.

بناء علي تقرير البعثة المشتركه فإن ( عملية اعاده البناء الطارئه المقترحه لن تدعم مشروعات مصنفة في قائمه ( أ) ولا المشروعات التي تتطلب حيازة الارض والتي تؤثر علي 200 شخص أو أكثر (ص 157). مشروعات البنيات التحتيه الضخمه سيتم تمويلها بعد فترة العامين من فترة البرنامج الطارئ لاعاده البناء . للتوصيات الخاصه بتنميه قطاع الكهرباء انظر الفصل 9 من هذا التقرير.

---

2. البعثة المشتركه لاحتياجات السودان، المجموعه السادسه، البنيات التحتيه، المراجع الختامييه لمسوده تقارير القطاع، 25 فبراير 2005.

### 3. مشروع خزان الحماداب / مروى :

مشروع خزان الحماداب / مروى هو أكبر مشروع طاقه مائيه يتم انشاؤه حاليا في افريقيا. عند إكتماله علي الشلال الرابع علي النيل سيكون الخزان بارتفاع 67 متر وستتكون بحيره طولها 174 كلم بمساحة 476 كلم مربع. ستؤدي البحيره الي تهجير حوالي 50000 انسان ( يقول تقرير التأثيرات البيئيه للمشروع أن طول البحيره قد يصل الي 200 كلم وسيؤدي هذا الي ارتفاع كبير في عدد المتأثرين خاصة في جزيرة مقرات).

الهدف من خزان مروى هو توليد الطاقه المائيه بطاقه تصميميه تبلغ 1250 ميغاواط. يتوقع ان يكتمل المشروع بين عامي 2007 و 2009 م. سيؤدي المشروع الي مضاعفة الطاقه المنتجه في السودان تقريبا. بناء علي تقييم التأثيرات البيئيه فان المشروع يتضمن مشروعا للري. هنالك شكوك حول امكانية تنفيذ مكنون الري، وقد ادي المسؤولون السودانيون براء مختلفه حول هذا الامر.

التكلفة الكليه للمشروع تصل الي 12 بليون دولار. الممولون الرئيسيون بجانب حكومة السودان هم، بنك الاستيراد والتصدير الصيني، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق السعودي للتنميه، الصندوق الكويتي، صندوق ابوظبي وسلطنة عمان. وبالنظر الي ان هنالك مشاكل عده لم يتم حلها، تشمل إعادة توطين المجموعات المتأثره، فمن العسير تقدير التكلفة الكليه للمشروع الان.

تقوم شركات صينيه ببناء الخزان والشبكات الناقله. يشارك المقاولون السودانيون في بناء الخزان ومواقع اعاده التوطين. تشارك ايضا الشركات الغربيه في المشروع حيث تقوم لاهماير العالميه الالمانيه بالاشراف علي المشروع وتقوم الستم الفرنسيه بتوريد الاليات الالكتريكانك ، وتقوم ABB السويسريه ببناء المحطات الفرعيه الناقله.

يجري الان تنفيذ المشروع. لم تمنح كورنر هاوس وشبكة الانهار الدوليه الاذن لزيارة موقع التشييد. في صحبة ممثلي المجمعات المتأثره وجمعية حماية البيئه تمت زياره لاول موقع لاعادة التوطين في الملتي.

### 4. المشاكل البيئيه :

قاد بناء الخزانات في الماضي في كل من مصر والسودان الي تدهور بيئي خطير. لم يتم تقييم هذه المشاكل البيئيه بصوره مستقله مطلقا. يعتقد خبراء البيئه في السودان ان خزان مروى ستكون له تأثيرات بيئيه خطيره ، تشمل :

- إطماء البحيره نتيجته للتعريه الضخمه في اثيوبيا وغيرها
- التبخر من البحيره.
- امتلاء البحيره بالنباتات المائيه.
- التذبذب الكبير في حجم الزياده والنقصان في منسوب النيل خلف الخزان بتأثيرات مختلفه علي الزراعه.
- انتشار الامراض المصاحبه للمياه.

في اواخر التسعينات طلبت لاهماير العالميه من معهد الدراسات البيئيه بجامعة الخرطوم إعداد دراسة تأثيرات بيئيه شامله لمشروع خزان مروى المقترح. لم تكمل لاهماير هذا العمل وكبديل لذلك طلبت من معاهد ومراكز استشارات بيئيه مختلفه في السودان إعداد دراسات أوليه منفرده لكل تأثير

بيئي علي حده ، علي أن يتبع ذلك التقدم بعروض لدراسة التأثيرات البيئية. هذه المهمة ( الطلب ) سحبت لاحقا . قامت لاهماير العالمية في نهاية المطاف باعداد دراسة التأثيرات البيئية لخزان مروى بنفسها في ابريل 2002 م<sup>3</sup> . جاءت الدراسة قصيره سطحيه وغير مكتمله ، ولم تخاطب قضايا اساسيه كقضية الاطماء . وبما أن لاهماير لها مصلحه في المشروع فانه لايمكن اعتبار الدراسة مستقله . وكمثال لتحامل الدراسه وانحيازها ، تبريرها لمشاكل اعاده التوطين التي تكتنف المشروع بـ ( السلوك غير المتعاون والمبالغه في التوقعات) من ممثلي المجموعات المتأثره ( ص 1 - 6) . للسودان العديد من خبراء البيئه المؤهلين جيدا للقيام باجراء تقييم بيئي . شبكة الانهار الدوليه وكورنر هاوس بصدد اجراء مراجعه مستقله للدراسه .

بناء علي قانون حماية البيئه السوداني لعام 2000 فإن كل دراسات الجدوي البيئيه يجب أن تراجع وتجاز من قبل المجلس الاعلي للبيئه والموارد الطبيعيه . المجلس الاعلي هو الجهه الفنيه لوزارة البيئه السودانيه . أكد مسؤل كبير من وحة تنفيذ مشروع خزان مروى أن المجلس الاعلي لحماية البيئه لم يطلع مطلقا علي التقرير البيئي لمشروع خزان مروى وان المجلس لم يراجع التقرير ولم يجزه . بناء علي ذلك فان مشروع مروى ينتهك القانون السوداني .

في نقاشهم مع ممثلي شبكة الانهار الدوليه وكورنر هاوس جادل ممثلوا وحة تنفيذ المشروع بانه طالما ان شركة لاهماير شركه عالميه ، فان تقريرها البيئي يجب ان يتوافق مع المستويات العالميه ولذلك لم يكن من الضروري موافقته للقانون السوداني . هذه حجه زائفه . لعدد من السنين لم يتم اطلاق المجموعات المتأثره بخزان مروى ولا خبراء البيئه السودانيين ولا حتي المجلس الاعلي للبيئه والموارد الطبيعيه الحكومي علي دراسة لاهماير للتأثيرات البيئيه . ولكن عندما طلب ممثلوا منظمة الانهار الدوليه وكورنر هاوس نسخه من الدراسه ، قامت وحة تنفيذ المشروع في الحال بمدهم بنسخه منها ومعها مستندات المشروع الاخري . هذا تصرف ايجابي ، ولكن هذه المستندات لم يتم اطلاق السودانيين عليها حتي الان ، وعلي وحة تنفيذ المشروع اتخاذ الخطوات العاجله بما يؤكد أنها ليست فقط مسؤوله أمام المنظمات الطوعيه العالميه فقط ، ولكن أهم من ذلك ، مسؤوله أمام الجهات السودانيه ذات الصله .

## 5. التأثيرات علي الاثار :

ستغمر البحيره التي يبلغ طولها 174 كلم منطقه غنيه بالتاريخ والاثار التي تعود الي خمس الف سنه منذ عهد الحضاره النوبيه القديمه التي سبقت مصر الفرعونييه . لقد تمكن علماء الاثار البريطانيون في العقود القليله الماضيه فقط من اكتشاف الكنوز التاريخيه للمنطقه . يقول علماء الاثار البريطانيون عن موقع مروى ( تم القيام بعمل قليل جدا في هذه المنطقه ، إلا ان العمل اشار الي غزارة وتنوع مستوطنات الانسان منذ العصر الحجري وما بعده . ) تم القيام بعدة مشروعات انقاذ اثريه بواسطه مصلحه الاثار السودانيه والمؤسسات الاخري . ربما تساعد عمليات الانقاذ الطارئه في حفظ بعض الكنوز الثقافيه التي يمكن نقلها ( وهذه لا تشمل الاطار الطبيعوي الاثري الهام الذي توجد فيه ) ، إلا أن عدم وجود اي خطه لادارة الارث الثقافوي يخلق مخاطر كبيره اذ ستغرق البحيره مواقع قديمه قبل أن تتم دراستها وتوثيقها .

---

3. لاهماير العالميه ، تقرير التقييم البيئي لمشروع خزان مروى ، ابريل 2002 م .

## 6. التأثيرات البيئية :

بناء علي وحدة تنفيذ خزان مروى فإن مشروع خزان مروى سيشرد 9500 اسره او حوالي 50000 شخص، من اراضيهم الخصبه علي مجري النيل. ينحدر هؤلاء الاشخاص من مجموعات الحماداب ، أمري والمناصير. تم اعاده توظيف حوالي 800 اسره من مجموعة الحماداب – أقل من 10% من العدد الكلي للمتأثرين – في موقع الملقي منذ يونيو 2003.

تم – حسب الخطط الرسميه - تقديم التعويض النقدي للاسر المتأثره لما خسروه من ممتلكات ( اساسا المنازل وأشجار النخيل) وتشمل منزل جديد وعدد سته افدنه من الارض كحد ادني في موقع التوظيف. كما تم وعدهم بثلاث افدنه من الارض عن كل فدان خسروه علي النيل، وتقديم خدمات مجانيه ( الماء والكهرباء والاسمده) لمدة عامين بعد التوظيف. يزعم المسؤولون بالمشروع أن إعادة التوظيف ستحسن حياة المجتمعات المتأثره وقد حث ممثل وزارة الكهرباء الزائرين الاجانب ليذهبوا ويشاهدوا نجاح إعادة التوظيف في الموقع بأعينهم. في تناقض بائن لهذه التأكيدات أثبتت الاجتماعات مع لجان المتأثرين وكذلك زياره موقع التوظيف أن مشروع مروى يعاني من مشاكل إجتماعيه خطيره لم يتم حلها ، وتشمل :

- الاستحقاقات :

تحاول سلطات المشروع تخفيض عدد الاشخاص المتأثرين المستحقين للتعويض والدعم مثالا لذلك فإن الاشخاص الذين يمتلكون منازل ولكنهم غير متزوجين يمنحون أرضا فقط ولا يمنحون منازل جديده. الأشخاص الذين يعيشون خارج منطقة المشروع او الذين يهاجرون مؤقتا لمناطق أخرى كعمال ولكنهم يمتلكون اراض ومنازل في منطقة المشروع لا يتم تعويضهم. لهذه الممارسات تأثير خطير علي الروابط الاسريه وتقود الي التوتر داخل المجموعات المتأثره. المنازل التي تم تشييدها بعد تعداد 1999 لا يتم تعويضها. الاشخاص الذين يرفضون الانتقال الي موقع إعادة التوظيف في خلال سته اشهر يخسرون استحقاقاتهم.

- التعويضات :

تعويض الاشخاص المتأثرين يتم اساسا عن المنازل وأشجار النخيل التي يخسرونها للمشروع. اشجار النخيل المصدر الرئيسي للدخل النقدي للمزارعين يمكن ان تنتج الي مدة مائة عام ، بالرغم من ذلك فان التعويض المقترح من وحدة تنفيذ مروى لهذه الاشجار يساوي قيمة محصول اربع سنوات فقط! التعويض المقدم للمزارعين ( خاصة النساء) عن مزارع الخضروات متدني، بجانب ذلك يخسر المزارعون أكثر لان التعويضات ستدفع باقساط لمدة سته سنوات لا تاخذ في حساباتها عامل التضخم. هذا مخالف لقانون السودان لحيازة الارض لعام 1930 الذي يشترط ان الارض يمكن أن تنزع فقط بعد أن يتم دفع التعويض الكامل. حتي الان فإن الاسر التي أعيد توظيفها بالملتي استلمت سته أفدنه لكل اسره، ولم يتم حتي الان تخصيص وتهيئة الثلاثه افدنه التي تم الوعد بها كتعويض عن كل فدان علي النيل.

- نوعية التربه :

يقع موقع الملتي في الصحراء. تقوم وحدة تنفيذ مشروع سد مروى بتقديم العون لازالة الرمال التي تغطي المزارع، وتقدم العون لري الارض. إلا انه وبعد عامين من إعادة التوظيف ، هنالك 20% من

الارض لم تتم ازالة الرمال منه لذلك فهي غير متوفره للانتاج. وحتى مع الري فان نوعية التربه بالغة الجذب ولن يتمكن المزارعون من بيع منتجاتهم في السوق. يقوم المزارعون بانتاج القمح لاستهلاكهم وينتجون علف الجمال الذي يبيعونه للرحل باسعار متدنيه جدا. و علي خلاف حالهم السابق علي النيل فان المزارعون لا يستطيعون إنتاج الخضروات وكنتيجه لذلك تدني غذائهم. في تناقض مع التصميم الاساسي للموقع وتوصيات تقرير التقييم البيئي لشركة لاهماير لم يتم بناء قنوات التصريف وهذه تزيد من مخاطر حبس المياه والملوحه.

#### - المنازل

في حين أن طبيعة القرى علي النيل هي الانفتاح، تم تشييد المنازل في الملتقي في صفوف مزدحمه وعلي نسق واحد. المساحات صغيره وضيقه ولا توجد عنايه بالصحه العامه الامر الذي سيقود الي مشاكل صحيه في مواقع التوطين المزدحمه. لقد ابلغ المهجرين عن زياده في معدل الدفتريا ونوع خبيث من الملاريا.

#### - الخدمات :

بناء علي تقرير التقييم البيئي فان تحسن ( المحتويات العضويه الفقيره جدا) لتربة الملتقي هو ( قضية عقود من الزمن وليس فقط سنوات محدوده) (ص 3-3) وكنتيجه لذلك فان اللجنة الفنيه الرسميه التي قيمت بدائل التوطين للمشروع أوصت بتقديم خدمات مجانيه ( كالماء والكهرباء ..الخ..) لمدة ثلاث الي خمس سنوات لتخفيف الفتره الإنتقاليه . خلافا لذلك وعدت سلطة المشروع بتقديم خدمات مجانيه لفترة عامين فقط. بالرغم من ذلك فان الخدمات الموعوده لم تكن متوفره عندما تم تهجير المتأثرين الي الملتقي. علي النقيض من تلك الوعود التي قدمت، فان الذين انتقلوا للموقع كان عليهم أن يدفعوا للكهرباء لري مزارعهم وعليهم أن يدفعوا للسماد من خلال مشروع تسهيلات إئتمانيه. علي المهجرين أن يدفعوا تكاليف المياه و الاسمده وإزالة الرمال بعد انقضاء فترة السماح لعامين.

#### - تغيير وجهه الاموال :

تعتقد المجموعات المتأثره أن أموال التنميه التي خصصت لهم تم استغلالها وحولت لآخرين في مناطق قويه سياسيا. يعتقدون أن اسم المشروع قد تم تغييره من ( مشروع خزان الحماداب) الي ( مشروع خزان مروى) لتبرير تحويل أموال المشروع لخدمات البنيات التحتيه في مروى – مدينه كبيره في شمال السودان تقع خارج المنطقه المتأثره بالخزان. في وادي النيل تعتمد المجتمعات المتأثره اساسا علي فيضان النيل للري والتخصيب ولا تحتاج لشراء أي مدخلات مكلفه، يزرعون عينات مختلفه من المحاصيل – تشمل الدخن، القمح، والخضروات، لاستهلاكهم، والتمور للبيع. في الملتقي اصبح عليهم أن يدفعوا للمدخلات ( وسيضطروا قريبا للدفع لمياه الري) ولن يتمكنوا من بيع محصولهم. حد هذا الامر ايضا من الاستقلال المالي للنساء. أصبح المزارعون في وحسه، ويعتمدون علي التحويلات من اقاربهم أو صرف مبالغ التعويضات لمقابلة الحاجات الضروريه. بناء علي قيادات قرويه فإن معدل الفقر في موقع الملتقي إرتفع من 10% الي 65% في اقل من عامين. عدد من افراد المجموعه اصبح يعتمد علي الجمعيات الدينيه وهذه تمثل ظاهره جديده لهؤلاء المزارعون المستقلون الاعزاء. إذا أوقفت سلطة المشروع تقديم خدمات المياه مجانيه بعد انقضاء فترة العامين ( تنتهي في يونيو 2005) فإن حالهم سيتحول من سئ الي اسواء.

الملتقي واحد من المواقع التي حددتها سلطة المشروع للمجموعات المتأثرة. سيتم إعادة توطين أهالي أمري في وادي المقدم. مجموعات المناصير – اغلبية المتأثرين – لا يعلمون أين سيتم إعادة توطينهم ممثلوا وحدة تنفيذ مروى يصرون علي انهم يودون أن يجعلوا موقع الملتقي تجربته ناجحه. نوعية التربه في المواقع الاخرى قد تكون أسوء من الملتقي . ممثلوا مجموعة المناصير يقولون أن الموقع المعروف بالقرب من محطة نمرة 10 مثلا، يقع في صحراء رملية بدون نبات او شجر. تزعم إدارة المشروع بأن هنالك دراسه اجريت لنوعية التربه في وادي المقدم، ولكن الوحده ترفض حتي الان اطلاق موطني ( امري) عليها.

تم حتي الان إعادة توطين 10 % من المتأثرين بخزان مروى. وبناء علي خطة إدارة المشروع فإن بقية المتأثرين سيتم إعادة توطينهم بحلول عام 2007. ربما تكون المشكلات في الملتقي نزيير لازمات اقتصاديه وإجتماعيه أشد سوءا في المستقبل القريب.

إضافة لتشييده حوالي 50000 شخص، فإن مشروع مروى يؤثر علي المجموعات التي تعيش علي النهر خلف الخزان. ستؤدي ساعات التشغيل القصوي لمولدات الطاقه الي تذبذب في منسوب المياه خلف الخزان يصل الي 4م9 مترا . ستؤثر هذه الذبذبه تأثيرا بالغا علي تشغيل العديد من ظلمبات الري علي ضفاف النيل . سيشكل الإرتفاع اليومي الكبير للمياه خطرا علي الأشخاص الذين يعملون علي ضفاف النيل ( ص 4- 11) .

- طريقه غير مناسبه لاتخاذ القرار :

كل القرارات المتعلقة بالمشروع حتي اعاده التوطين تقوم باتخاذها وحدة تنفيذ المشروع. كما يمكن لإدارة المشروع اذا اقتضت الحاجه إصدار القوانين الخاصه التي تسود علي قرارات الحكومه السابقه. يقود هذا الي تضارب المصالح .فلوحده تنفيذ المشروع مصلحه في مضاعفة الارياح وتخفيض مصروفات إعادة التوطين والتعويض. يضاف الي ذلك أن وحدة تنفيذ المشروع منحت عقودا لشركة المقاولات التابعه لها مما يؤثر علي كفاءه تنفيذ المشروع .

المجموعات المتأثره في الحماداب، أمري والمناصير اختارت لجان من ممثلين لها بطريقه ديمقراطيه لتمثيل مصالحهم. لقد تم تجاهل هذه اللجان بصوره منتظمه في كل مراحل عملية اتخاذ القرار . عندما قررت الحكومه المضي قدما في مشروع مروى، حاولت الحكومه واللجان في نهاية التسعينات التفاوض حول إعادة التوطين والتعويض ولكنهم لم يتوصلا لاتفاق . قامت الحكومه بتعيين وسطاء إلا أن هؤلاء الوسطاء لم تتاح لهم الفرصه مطلقا لتقديم توصيات . خلافا لذلك قامت الحكومه باصدار مجموعه من القرارات فيما يتعلق باعادة التوطين والتعويض غير أن هذه القرارات لم تقبل بتاتا من المجموعات المتأثره. قام المجلس الوطني بتعيين لجنه فنيه لحل النزاع ولكن كان ممثلوا اللجان المنتخبين أقلية في اللجنه، وتم تهميش ارائهم مره اخري. شكلت توصيات اللجنه الفنيه الاساس لقرارات الحكومه حول إعادة التوطين والتعويضات التي صدرت في عام 2002 . هذه القرارات – بما فيها مواقع التوطين المقترحه – لم تكن مقبوله من جانب المجموعات المتأثره.

بالرغم من ذلك رفضت وحدة تنفيذ المشروع الاتصال مع اللجان والتفاوض حول تعويضات مقبوله للمجموعات كما رفضت الادراه باستمرار إطلاع المتأثرين علي وثائق المشروع .اصيب المتأثرون بحاله إحباط من عملية الخداع والتضليل التي مروا بها، وقد جرحت كبرياؤهم كمزارعين مستقلين . (نحن مزارعون فقراء ولكن السلطه تعاملنا كأعداء!) يقول المهجرون. قاد النهج الاحادي الراسي لوحده تنفيذ المشروع الي العديد من الاحتجاجات، وقد استخدمت السلطات العنف في مرات عديده لقمع الإحتجاجات وتم إصابة وجرح علي الاقل اثنين من أعضاء المجموعات المتأثره . في ديسمبر 2004 إعتقلت السلطات ثلاثه من لجنة المناصير وواحد من المجلس المشترك للمناطق المتأثره الثلاث ، وتم أيضا اعتقال شخص خامس وحبسه. لا تعرف أسر وأصدقاء المعتقلين مكان إعتقالهم ولم يتم تقديمهم للمحكمة.



ستقوم شبكة الانهار الدولييه وكورنر هاوس في المستقبل القريب بإعداد تقرير مفصل عن بعثتهم لتقصي الحقائق بمشروع خزان مروى. التوصيات الخاصه بالمشروع موجزه في الفصل العاشر من هذا التقرير.

- مسؤلية المستثمرين الاجانب :

في نوفمبر من عام 2000 أصدرت اللجنة الدولييه للخزانات وهي لجنة مستقلة ذات تكوين عريض، أصدرت تقريرها ( الخزانات والتنمية)<sup>4</sup> الذي استشراف افاق جديده. تضمن التقرير أطار عمل جديد لاتخاذ القرار لتنمية قطاع المياه والطاقة. بالرغم من أن بعض توصيات التقرير لا تزال محل جدل ، إلا أن الاسبقيات الاستراتيجيه السبعه في تقرير الجنه الدولييه للخزانات وجدت قبولاً واسعاً من الحكومات والمؤسسات الماليه وقطاع صناعة الخزانات ، والمجتمع المدني. تمثل هذه الاسبقيات الاستراتيجيه افضل الطرق العالميه اليوم لتنمية مشروعات المياه والطاقة.

يخالف خزان مروى علي الاقل خمسا من الاسبقيات الاستراتيجيه السبعه التي حددتها اللجنة الدولييه للخزانات ( كسب موافقة المواطنين ، التقييم الشامل للخيارات ، حماية الانهار وسبل كسب العيش ، الاعتراف بالامتيازات ، المشاركة في الفوائد ، الالتزام بالموجهات) . سيكون هنالك تقرير لاحق يشتمل علي تحليل مفصل لهذه المخالفات.

قام البنك الدولي باعتماد معايير وقائيه بيئيه واجتماعيه مفصله وذلك فيما يتعلق بالتقييم البيئي وإعادة التوطين . قامت وكالات تقديم ضمان القروض لتنمية الصادرات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD ) - وفيما يتعلق بتمويل المشروعات - التزمت 29 من البنوك الخاصه الضخمه باتباع المعايير الوقائيه للبنك الدولي كشرط لتقديم التسهيلات.

في المستقبل يجب أن تتوافق مشروعات البنيه التحتيه التي يدعمها المانحون الدوليين من خلال صندوق السودان بتلك المعايير الوقائيه.

بناء علي التحليلات الاولييه لكورنر هاوس وشبكة الانهار الدولييه، فان خزان مروى يخالف موجهات البنك الدولي للتقييم البيئي (38) مره وموجهات المحميات الطبيعيه ( 10 ) مرات، وفي اعاده التوطين (12) مره وفي الارث الثقافي ( 3 ) مرات. مره اخري سيتم إصدار تحليل مفصل قريبا. بجانب حكومة السودان، يقوم بنك الاستيراد والتصدير الصيني ومجموعة من مؤسسات التمويل العربيه بتمويل خزان مروى . تقوم هذه المؤسسات حاليا بتمويل العديد من مشروعات البنيه التحتيه الضخمه في افريقيا وفي جنوب الكره الارضيه عموماً . وكالة الصين لضمان الصادر بالذات تقوم بتمويل خزانات ومشروعات بنيه تحتيه اخري لها مخاطر اجتماعيه وبيئيه وسياسيه، وتشمل هذه خزان بيوا في بورما وخزان نام مانق 3 في لاوس وخزان ادجرالا في توجو . وطالما أن بنك الاستيراد والتصدير الصيني ومؤسسات التمويل العربيه تقوم بتوسيع دورها غالباً ، فعليها اتباع المعايير الاجتماعيه والبيئيه التي دعمتها الحكومات العربيه والصين من خلال البنك الدولي والمؤسسات الاخري .

من المعلوم سلفاً أن علي الاعمال التجاريه متعددة الجنسيات القائمه في اقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الالتزام بموجهات المنظمه المتعلقه بالاعمال التجاريه متعددة الجنسيات . لاهماير العالميه و ( الستم ) الفرنسيه اللتان تشكل خدماتهم الاداريه وعقودهم لتوريد المعدات جزء ضروري للمشروع، عليهم الالتزام بتلك الموجهات في مشروع خزان مروى. بناء علي التحليل المبدي لكورنر هاوس ومنظمة الانهار الدولييه فإن خزان مروى يخالف موجهات منظمة التعاون

4. الخزانات والتنمية، إطار جديد لاتخاذ القرار، 16 نوفمبر 2000.

الاقتصادي والتنميه حيث أن التقييم البيئي للمشروع لا يوافق الشروط العالميه . حيث أن الجهات الحكوميه المختصه لم توافق علي تقرير ( التقييم البيئي ) ، وتم تخطيط المشروع ويجري تنفيذه بأقل مستوى من استشاره للمجموعات المتأثره كما أن حقوق الانسان خاصة المتأثرين قد انتهكت .

#### 9. توصيات خاصه بقطاع الكهرباء في السودان :

ليس هنالك جدال في أن قطاع الكهرباء السوداني يحتاج للتطوير لكي يدعم التنميه الاجتماعيه والاقتصاديه في القطر. إلا ان أولويات تطوير قطاع الكهرباء غير واضح. تاريخيا ظل قطاع توليد الطاقه في السودان يخدم المدن الكبيره والزراعه الموجهه للتصدير وقطاع البترول . ركزت مشروعات الري علي المشروعات الزراعيه الكبيره المرتبطه بالصادر . خلافا لذلك فإن اي استراتيجيه فعاله لمكافحة الفقر عليها التركيز علي فقرا الريف. في السودان تستوجب هذه تطوير مصادر كهرباء صغيره خارج الشبكه . فيما يختص بالبنيات الاساسيه اشار تقرير البعته المشتركه ( الجام) بصواب الي :

( إن تمديد الشبكه وزيادة قدرات التوليد المرتبط بالشبكه له محدوديته الطبيعيه والاقتصاديه والتي تتسبب في حرمان الالاف من القرى والمدن الصغيره في السودان من خدمات الكهرباء في المستقبل المنظور، اذا لم توفر البدائل لاستغلال الموارد المتجدده المتمثله في – اولا وبصوره رئيسيه موارد الطاقه المائيه الصغيره والفوتوفولتايك ( الكهرباء الضوئيه) . خصصت ( الجام ) 26 مليون دولار لانارة ألف قرية من مصادر خارج الشبكه. هذا جزء متواضع من مبلغ الـ 506 مليون التي خصصت لقطاع الكهرباء في مجمله. يجب زيادة الموارد المخصصه لكهربة الريف. إن لا مركزية تنتميه مشروعات البنيات التحتيه في السودان لن تحد فقط من الفقر، بل ستساعد علي حفظ السلام . تسيطر الحكومه علي مشروعات كبيره في الكهرباء، البترول والري. هنالك تساؤل حول استفادة الفقراء من عوائد هذه المشروعات. في الجانب الاخر فإن التأثيرات الاجتماعيه والبيئيه السالبه لهذه المشروعات الكبيره بانه ومحسوسه. النزوح الضخم لاهالي وادي حلفا كنتيجه للسد العالي في اسوان، وتشبيد قناة جونقلي واكتشاف البترول وماصحبه من بناء المصفاه وخط الانابيب ساهمت كلها في الحرب الاهليه في السودان. يمثل خزان مروحي المثال الحديث في كيفية افقار المتأثرين بهذه المشروعات. وبالمقارنه فإن وضع اسبقيات لتنميه مشروعات البنيات التحتيه في الريف سيدعم لا مركزية إدارة الموارد والسلطة.

إن تحديد الاولويات التنمويه للسودان لا يجب أن يترك للحكومه والمانحين الغربيين. من الضروري أن يلعب المجتمع المدني السوداني دورا في هذه العمليه . يجب أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورا في اعداد أطر الاجراءات الوقائيه البيئيه والاجتماعيه في مشروعات البنيات التحتيه المستقبليه ( انظر الفصل الثاني). يدور حاليا حوار في المجتمع المدني حول مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام. هذا الحوار يجب أن يدعم. وكما سبقت الاشاره أعلاه فقد اقترحت اللجنه الدوليه للخزانات إطار جديد لعمليه اتخاذ القرار لمشروعات التنميه لقطاعات المياه والطاقه. إن الموجهات الاساسيه والاسبقيات الاستراتيجيه لذلك الاطار قد وجدت قبولا واسعا. في دول عديده بدأت عمليه حوار موسع بين الاطراف المختلفه حول توصيات اللجنه الدوليه للخزانات وكيفية تنفيذها في الاطار القومي. سيكون من المفيد في هذه المرحله أن ينعقد حوار قومي في السودان لمناقشة إطار اللجنه الدوليه للخزانات .

#### 10. توصيات خاصه بمشروع خزان مروحي :

يقول بيان للجنة المناصير إطلعت عليه شبكة الانهار الدولية وكورنر هاوس:  
( نحن كاشخاص متأثرون نقول لأنفسنا : إن كان هذا المشروع مفيدا للسودان ولا توجد هناك بدائل  
اخرى، دعنا إذن أن نقبل بالفكره شريطة أن توف الحكومه بجميع حقوقنا في التعويض عن ممتلكاتنا  
وإعادة توطيننا في المناطق التي سنقترحها برغبتنا . وهذه تقتضي مشاركتنا الكامله في التخطيط  
وعملية إتخاذ القرار وتنفيذ المشروعات خاصة فيما يتعلق بقضايا المتأثرين ) .  
يعكس هذا البيان رايًا يشترك فيه الكثير من المتأثرين. بالرغم من أن المتأثرين في غاية الاحباط من  
الطريقه التي تمت معاملتهم بها ، إلا ان مطالبهم متواضعه.  
كدعم لمطالب المجموعات المتأثره تقترح منظمتا كورنر هاوس والانهار الدولية أن يتم القيام  
بالاجراءات التاليه بصوره عاجله :

- اتساقا مع قانون حماية البيئه السوداني لعام 2001 يجب تقييم كل التأثيرات البيئيه للمشروع  
بصوره كامله ومستقله في تقرير تقييم للتأثيرات البيئيه. هذا التقييم البيئي - وكل المستندات الاخرى  
( مثل دراسات خصوبة التربه) يجب أن تخضع لنقاش عام ومراجعته من خبراء. إذا تتطلب ، يجب  
ان يجاز تقرير التأثيرات البيئيه من المجلس الاعلى لحماية البيئه والموارد الطبيعيه .

- يطلب المتأثرون احترامهم كأفراد وكمجتمعات. علي سلطات المشروع أن تعاود التفاوض مع  
اللجان المنتخبه من مجموعات الحماداب، أمري والمناصير حول القضايا العالقه. اعضاء مجموعه  
المناصير الذين تم اعتقالهم وحبسهم يجب إطلاق سراحهم فورا.

- يجب أن لا تكون الوحده التنفيذيه لخزان مروى مسؤله عن تشييد الخزان وإعادة التوطين  
والتعويض. يجب إقامة سلطه منفصله للاطلاع بإعادة التوطين والتعويضات.

- يجب دفع التعويضات لكل الاشخاص المتأثرين. يجب صرف التعويضات كامله قبل التهجير وليس  
كاقساط. يجب منح المهجرين في الملتقى الثلاث أذنه التي وعدوا بها مقابل كل فدان علي النيل . كل  
الحالات التي رفضت فيها الاستحقاقات يجب أن تحل.

- يجب أن تقدم خدمات مجانيه للمهجرين ليس لعامين فقط بل لخمس أعوام. يجب إزالة الرمال التي  
تغطي المزارع . ويجب ضمان الغذاء للمزارعين الي أن تصبح حقولهم منتجه .

- قيمة ممتلكات المجموعات المتأثره خاصة اشجار النخيل، يجب إعادة تقييمها تقييما مستقلا.  
وكنتيجه ضروريه لاعادة التقييم يجب مراجعة ميزانية المشروع.  
- تتحمل كل الاطراف المشاركه في المشروع، حكومه السودان، وحده تنفيذ مشروع سد مروى،  
لاهماير العالميه و أستم، بنك الاستيراد والتصدير الصيني والموالين الاخرين المسؤليه في حل  
مشاكل المشروع. علي كل هذه الاطراف أن تلتزم بالمعايير العالميه السائده اليوم لتقييم التأثيرات  
البيئيه، إعادة التوطين وحماية البيئه وترقيه حقوق النسان.  
حتي هذه اللحظه فإن المشاكل الاساسيه لمشروع خزان مروى / الحماداب لم يتم حلها. وطالما لم  
تتخذ الاجراءات المقترحه فإن كورنر هاوس وشبكة الانهار الدولية يوصون بإيقاف تشييد المشروع.

حول الناشر:

شبكة الانهار الدوليـه تربط بين البيئـه وحقوق الانسان. ظلت الشبكه تعمل لمدة عشرين عاما مع المجتمعات المتأثره لحماية انهارها ومساقط مياهها، وقد دعمت تطوير طرق مستدامه لمقابله احتياجات المياه والطاقيه والسيطره علي الفيضانات . مقر الشبكه بالولايات المتحده . وموقعها علي الشبكه الدوليـه للمعلومات هو:

[www.irn.org](http://www.irn.org)

للاستفسارات :

[info@irn.org](mailto:info@irn.org)

أسست كورنر هاوس في عام 1997 لدعم الديمقراطية والحركات الاجتماعيه للبيئـه والعداله الاجتماعيه من خلال التحليل والبحث والتوعيه والفاع عن الحقوق . مقر المنظمه بالمملكه المتحده. موقعها علي الشبكه العالميه هو :

[www.thecornerhouse.org.uk](http://www.thecornerhouse.org.uk)

للاستفسارات:

[enquiries@thecornerhouse.org.uk](mailto:enquiries@thecornerhouse.org.uk)